

Distr.: General
3 September 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الورقة المفاهيمية المتعلقة باجتماع القمة الذي سيعقده مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بشأن الموضوع "كفالة الدور الفعال لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين" (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تميم الورقة المفاهيمية المرفقة طيه بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، في إطار نظره في مسألة صون السلام والأمن الدوليين.

(توقيع) إرتورول أباكان
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية

كفالة الدور الفعال لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين

اقترح

- ١ - ستتولى تركيا رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، عام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، تعتزم حكومتها أن تدعو إلى اجتماع للمجلس يُعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات بعد ظهر يوم الخميس ٢٣ أيلول/سبتمبر. وسيكون هذا الاجتماع فرصة فريدة للقيام على أعلى المستويات السياسية بإجراء استعراض استراتيجي للتطورات المستجدة في البيئة الأمنية الدولية، ولدور مجلس الأمن المتعظم في مجال صون السلام والأمن الدوليين.
- ٢ - وسيرأس الجلسة فخامة رئيس جمهورية تركيا، السيد عبد الله غول، وفي آب/أغسطس، ستوجه إلى أعضاء مجلس الأمن رسائل دعوة رسمية لحضور الاجتماع. وسيُعقد الاجتماع في شكل "جلسة إحاطة"، وسيُدعى الأمين العام إلى تقديم عرض استهلالي تليه مداخلات أعضاء المجلس.
- ٣ - ويُعززم أن يتم في نهاية الاجتماع، الذي لن يستغرق أكثر من ساعتين، اعتماد بيان (أو إعلان) رئاسي ستعمم مسودته الأولى بصورة غير رسمية في منتصف آب/أغسطس.

الأسباب المنطقية

- ٤ - أنشئت الأمم المتحدة "لتنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وها نحن نعيش الآن بعد مرور خمسة وستين عاما في عالم تهدد فيه السلام والأمن الدوليين مخاطر جديدة لم يكن بالإمكان توقعها في عام ١٩٤٥. غير أن احتمالات نشوب صراع عنيف والتكاليف التي يتكبدها الأفراد والمجتمعات والدول والمناطق بسبب الحرب لا تزال تشكل التحدي الأساسي الذي يواجه الأمم المتحدة. وحيث إن مجلس الأمن هو الهيئة المنوطة بها المسؤولية الرئيسية المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، فإن العالم يتطلع إليه متوقعا منه التصرف بحزم لمنع نشوب الصراعات وحماية السكان وإنهاء الحروب ومنع تكرارها. لذا، فإن من الضروري أن يلقي المجلس باستمرار نظرة جديدة على ما يستجد من تطورات في البيئة الأمنية الدولية وآثارها على الأمم المتحدة وعلى المجلس ذاته.

٥ - وقد أُجريت أول عملية إعادة تقييم استراتيجي من هذا القبيل قبل عشرين عاما تقريبا. فبعد نهاية الحرب الباردة، كشف مجلس الأمن وتيرة أنشطته ووسع نطاقها إلى حد بعيد، حيث استعان لأول مرة في ذلك الحين بالمجموعة الكاملة من الأدوات المنصوص عليها في الميثاق. وفي هذا السياق، عقد المجلس أول اجتماع قمة له في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وفي البيان الذي صدر عن اجتماع القمة المشار إليه، شدد المجلس على أهمية تعزيز فعالية الأمم المتحدة وزيادتها. ودعا المجلس كذلك الأمين العام إلى أن يقدم تحليله وتوصياته في هذا الشأن، وذلك على وجه التحديد، بهدف تعزيز قدرة المنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام.

٦ - وكان تقرير الأمين العام في حزيران/يونيه ١٩٩٢ تحت عنوان "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111)، قد عرض تحليلا واسع النطاق للمشهد الأمني المتغير، وقدم عدة توصيات بشأن مجالات العمل التي حددها مجلس الأمن. والأهم من ذلك أنه في محاولة لاستكمال حلقة السلام، أضاف أيضا إلى مصطلحات السلام مفهوما جديدا، وهو بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

٧ - وهنا نحن في عام ٢٠١٠، والمجلس لا يزال يعتمد منذ عام ١٩٩٢ على هذه الأدوات التنفيذية الأساسية - الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام (التي هي في حد ذاتها وسيلة لمنع نشوب الصراعات) - للتصدي لطائفة متزايدة من التحديات المعقدة في مجال السلام والأمن الدوليين. وعلى مدى العقدين الماضيين، أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في تحسين فرادى هذه الأدوات وتعزيزها. وقد تسنى لها أيضا أن تلمس ما تتسم به تلك الأدوات من طابع سياسي محض. وانطلاقا من منظور سياسي، نرى أن الوقت قد حان لتقييم الفعالية الجماعية والفردية لتلك الأدوات في مواجهة الظروف المتغيرة، ولمراجعة وإعادة تقييم سبل التوفيق وتحقيق الاتساق بينها، وتحديد التدابير اللازمة للقيام، حسب الاقتضاء، بسد الثغرات الكامنة في تلك الأدوات أو غيرها و/أو شحذها.

٨ - وإن الأسباب المنطقية لإجراء مناقشة أخرى واسعة النطاق للاستراتيجيات على مستوى رؤساء الدول والحكومات هي من ثم أسباب القاهرة. فبتبادل كبار صناع القرار وجهات النظر مباشرة وجها لوجه، سيتسنى في آن معا التعرف على أشد التحديات والمخاطر القائمة في يومنا الحاضر، وتحديد السبل الكفيلة بتمكين الأمم المتحدة من تقديم أي مساعدة على أفضل نحو في توجيه التغيير نحو مسارات سلمية.

٩ - والواقع، أنه قد تم منذ فترة طويلة تقديم اقتراح بعقد اجتماعات من هذا القبيل على أساس منتظم. ولكن لم تُعقد منذ عام ١٩٩٢ سوى خمسة اجتماعات قمة. ولم يَقم بإجراء

استعراض عام للبيئة الأمنية الدولية سوى اجتماع واحد منها عقد في عام ٢٠٠٠، وتم التعهد فيه بتعزيز فعالية تصدي الأمم المتحدة لكل مرحلة من مراحل الصراع. والآن، وبعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وعقد من الزمن من تاريخ صدور التقرير القيم للفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي، انظر A/55/305-S/2000/809)، وما يقرب من عقدين منذ اجتماع القمة الأول للمجلس، أصبح ثمة حاجة إلى اجتماع آخر من هذا النوع العالي المستوى لإجراء تقييم للحالة وللتطلع نحو المستقبل. وإذا ما قام أعضاء المجلس بذلك، فسيمكنهم عندئذ أن يعيدوا تأكيد التزامهم بمقاصد الميثاق ومبادئه. وسيصبح بإمكانهم الشروع في تعريف وبلورة رؤية أكثر طموحا وشمولا وتطلعا إلى الأمام لدور مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين بالنسبة ليومنا الحاضر وللمستقبل.

محط التركيز

١٠ - يُقترح، على نحو ما أُشير إليه في البداية، أن يركز اجتماع المجلس، الذي سيعقد على مستوى القمة، على مجموعتين من الأسئلة: أولها، ما الوجهة التي يتخذها مسار الأمن الدولي، وثانيها، ما الآثار المترتبة على هذه التغييرات في طريقة نهوض مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يمكننا أيضا أن نناقش مدى إسهام الإصلاحات التي اتخذت منذ عام ٢٠٠٠ في تعزيز الأمم المتحدة (وبخاصة إصلاحات عام ٢٠٠٥)، وتحديد ما الذي بقي دون معالجة، وأين هي مواطن الثغرات.

١١ - فقد أصبحنا نعيش في عالم تهدد فيه السلام والأمن الدوليين مخاطر جديدة ومتغيرة. فالخطر الأساسي الذي أنشئت الأمم المتحدة لمنع - الحرب بين الدول - تتجاوزته بشروط بعيد أخطار تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، وهي أخطار معقدة بدرجة لا مثيل لها من قبل، وتشمل الصراعات المسلحة ذات الأبعاد الإقليمية الدائرة داخل دولة واحدة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ثم إن تزايد الاعتراف بالصلوات القائمة بين الأمن والتنمية أعطى أهمية جديدة للأثر المترتب في البيئة الأمنية على الفقر، والأزمة الاقتصادية العالمية، والأمراض المعدية، والتدهور البيئي في البيئة الأمنية. وهذه تحديات لا توقفها حدود، وهي تهدد أمن الأشخاص وأمن الدول، وتصدر عن جهات فاعلة غير دول، وكذلك عن دول. وفي عالمنا المترابط هذا، لا يستطيع أي بلد أن ينأى بنفسه عن هذه التهديدات، أو أن يجد حلا لهذه التحديات بمفرده. فهي تهديدات وتحديات تقتضي من الدول أن تعزز الأمم المتحدة، وتحدد التزامها بأن تتعاون من خلال مجلس الأمن تعاوننا فعالا ومتعدد الأطراف.

١٢ - واعتبارا لمسؤولية المجلس الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، تقتضي هذه التطورات بوجه خاص أن يكون المجلس أكثر نشاطا وشمولا وتعاوناً. والمقصود بأن يكون أكثر نشاطا، أن يضطلع بدور أقوى فيما يتعلق بالتصدي لأي من التهديدات والتحديات التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين. والمقصود بأن يكون أكثر شمولاً، ألا يقصر نشاطه على حفظ السلام، ويولي اهتماماً أكبر للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام، والقيام بذلك على نحو متسق. والمقصود، أخيراً، بأن يكون أكثر تعاوناً، أن ينهض بمسؤولياته في التعاون مع شركائه، لا داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فحسب، كالجمعية العامة، ولجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل وكذلك مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، وبخاصة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية. ويتيح مؤتمر القمة فرصة للمجلس لإعادة تأكيد التزامه في هذا الاتجاه وتفعيل جهوده.

١٣ - وهناك عناصر رئيسية عدة في هذه العملية هي موجودة بالفعل. فخلال العام الماضي وحده، تناول المجلس مسائل الدبلوماسية الوقائية، واستراتيجيتي المراحل الانتقالية والخروج في مجالي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتناول كذلك مسألة تقارير الأمين العام ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإن الورقة غير الرسمية لمبادرة "الأفق الجديد" لحفظ السلام^(١)، والتقارير التي صدرت في الآونة الأخيرة بشأن الوساطة وبناء السلام مباشرة بعد انتهاء الصراع تستحق اهتماماً خاصاً، وكذلك التقرير عن إعادة النظر في لجنة بناء السلام الذي قدمه الميسران المشاركان مؤخراً.

١٤ - وبالمثل، فإن جلسات المجلس وبياناته وقراراته بشأن سيادة القانون، والمرأة، والسلام والأمن، والأطفال في الصراعات المسلحة، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ساهمت في تعزيز فهم المجلس للأخطار الجديدة والمتغيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين، واستعداده للتعامل معها. وكانت مسائلنا زيادة التفاعل والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضاً على رأس جدول أعمال المجلس، مثلما يتضح من الجلسة التي عقدها المجلس مع عدة منظمات رئيسية من تلك المنظمات في كانون الثاني/يناير، ومن الجلسة التي عقدها في تموز/يوليه مع مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي.

١٥ - وهناك بالتالي تقارب متزايد في وجهات النظر بين أعضاء الأمم المتحدة بشأن الطابع المعقد للبيئة الأمنية الدولية، وكذلك بشأن وسائل مواجهة التهديدات والتحديات

(١) إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، "خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" (نيويورك، تموز/يوليه ٢٠٠٩).

الناشئة. غير أن النظام المتعدد الأطراف ما زال يجد صعوبات كبيرة في ترجمة هذا الاتفاق الواسع إلى خطوات ميدانية فعالة يعزز بعضها بعضا.

١٦ - وهكذا، فقد يشكل اجتماع القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر فرصة يعيد فيها المجلس تنشيط العملية برمتها، وتوفير إطار سياسي شامل لدمج العمليات الجارية، واستعادة الثقة في قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات أو حلها، وإعادة تأكيد الدور الرئيسي للمجلس في صون السلام والأمن الدوليين، ويعلن فيها المجلس مجددا التزامه بالنهوض بهذه المسؤولية بالتعاون مع شركائه.

النتائج

١٧ - مضى ما يقرب من عقدين منذ أن حاول المجلس آخر مرة، بمساعدة من الأمين العام، جمع هذه الأنشطة المتزامنة، وإن كانت مترابطة، لوضع قطع اللغز في أماكنها المناسبة، ومن ثم خلق صورة تفاعلية كاملة للبيئة الأمنية الدولية والوسائل المتاحة للمجلس للتصدي للمخاطر الناشئة التي تهدد اليوم السلام والأمن الدوليين.

١٨ - فبتوفير إطار سياسي شامل لدمج هذه العمليات، وتوضيح دورها، يمكن أن يثبت المجلس من جديد إرادته وقدرته على القيام بدور أقوى في تسوية النزاعات السياسية، وعلى تنفيذ عمليات السلام. ويمكن أن يشدد المجلس أيضا على أهمية مشاركته المستمرة إلى جانب البلدان التي تشهد صراعات. ومن شأن مناقشة من هذا القبيل أن تساعد على نقل النقاش من مناقشة استراتيجيات الخروج إلى مناقشة سبل تحقيق التكامل بين مختلف العناصر والمهام اللازمة لإحلال السلام في بلد من البلدان أو منطقة من المناطق.

١٩ - ويمكن أن يؤكد البيان (أو الإعلان) الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية الاجتماع عزم المجلس على تسوية هذه المسائل، وعلى القيام في أثناء ذلك بتقديم توجيهات أوضح وإطار أكثر تكاملا لجهود الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويمكن أيضا استخدام البيان (أو الإعلان) لبدء عملية تهدف إلى استعراض التقدم المحرز في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في القرن الحادي والعشرين، وكذلك استعراض مدى فعاليتها أدائها وترتيباتها المؤسسية المنصوص عليها بموجب الميثاق فيما يتعلق بهذا الغرض.